الخميس » (المصدر نفسه) . الا ان رئيس الكنيست يتسحاق شمير (ليكود) ، اصر على انهاء البحث، واجراء التصويت، قائلا : « اننا سنجلس هنا حتى ننتهي » (المصدر نفسه) .

وكان حزب « المعراخ » ، وكتل المعارضة الصغيرة ، وحزب « داش » الائتلافي ، والذي منح حرية التصويت لاعضائه ، هم الذين صوتوا في النهاية ضد تعديل القانون وكانت هذه الاحزاب ، واعضاؤها ، قد ابدت اكثر من مائة تحفظ ، وركزت على قضية « الخدمة الوطنية » للفتيات المتدينات . وطالبت بـ « دمجها في نص القانون . كي تلزم كل فتاة بخدمة ما » ، واصفين هذا القانون بأنه « ما هو الا رشوات سياسية الهدف منه زيادة عدد المتهربين من الخدمة العسكرية » . وقال موشي سريد (معراخ) بغضب : « هذا هو خضوع كامل لمجلس كبار التوراة » (معاريف ، ويديعوت احرونوت ٧/٢٠/ ٧٨) .

اما الوزير السابق يغئال الون ، فطالب « الالفي فتاة ، اللواتي اعطين حق الاعفاء من الخدمة العسكرية ، بالمثول امام مكاتب التجنيد من جديد » (المصدر نفسه) ، فاجابه وزير الدفاع عيزر وايزمان بقوله : « هناك طريق اخر في الجيش والذي لا يخصص كل فترة لوظائف عسكرية ، ومع ذلك فاننا نسلم بهذا الواقع ، ولا اطالب بتغيير هذا الطريق (يعني الخدمة في الناحال) » (المصدر نفسه) .

عضو الكنيست ابا ايبان قال انه « من الاجحاف القاطع ان نوقف كل تراث شعب اسرائيل على عدم السفر يوم السبت ، والحفاظ على استقامة المأكل ... اننا معرضون بهذه الطريقة لتشتيت الشعب نهائيا ، اذ ليس ثمة مكان واحد في العالم يسمح به للشرطي ان يسعى لمعرفة ما اذا كان ثمة من يمارس الشعائر الدينية ام لا » (المصدر نفسه) .

كما ادعى عضو الكنيست جدعون هاوزنر (المستقلون الاحرار) ان هذا القانون الجديد « يشكل سابقة دستورية خطيرة » . اما نائب رئيس الحكومة يغئال الون ، الذي « لم يستجب لحث رئيس الحكومة مناحيم بيغن المتواصل بأن يصوت الى جانب القانون » ، (المصدر نفسه) ، فقد نشر في نهاية الجلسة بيانا « ناشد فيه كل الفئات الشعبية ، ان تخلق جوا . لا تستطيع فيه اي فتاة لا تقوم بواجبها نحو الدولة بطريقة او بأخرى ، ان تشعر بالراحة » ، واتهم حكومات المعراخ السابقة بأنها كانت قد خضعت هي الاخرى ، لطلبات الاحزاب الدينية في هذه المسألة على مدى ستة وعشرين عاما » (معاريف ٧/٢٠/ ٧٨) .

هذا ، وقد لجأ الجيش الاسرائيلي الرسمي ، الى الصمت التام في كل ما يتعلق بالنقاش الدائر حول قانون تجنيد الفتيات ، الى حد ان مراسل جريدة « معاريف » يعقوب هعليون « منع من مقابلة قائدة القوات النسائية ، او ان يكون حاضرا في لجنة الاعفاء ، التي تمثل الفتيات المتقدمات بطلب الاعفاء امامها » (معاريف ٧٨/٦/١٤) .

الا ان رئيس شعبة الطاقة البشرية في الاركان العامة للجيش الاسرائيلي ، العميد رفائيل فاردي ، كان قد صرح امام اللجنة المشتركة المشكلة من « لجنة الخارجية والامن » ، و « لجنة المالية » ، التابعتين للكنيست ، بأن « تجنيد الفتيات المعفيات من الخدمة العسكرية لاسباب دينية واسباب اخرى ، من شأنه ان يملأ الهوة القائمة في الجيش الاسرائيلي ، كي يستطيع القيام بواجبه على اتم وجه » (معاريف ٦/١٤/ ٧٨) .